الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-05

عقوبات صارمة في حال المساس بالمعطيات الشخصية

"السلطة" تمنح الأحزاب حق الاطلاع على القوائم الانتخابية

■ هذه هي الدوائر الانتخابية وعدد النواب في الخارج

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، قرار موقع من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، يحدد كيفيات وضع القائمة الانتخابية تحت تصرف المترشحين وإطلاع الناخب عليها. فيما حدد الوزير الأول عبد العزيز جراد بمرسوم تنفيذي الدائرة الانتخابية للجالية الوطنية بالخارج وعدد المقاعد المطلوب شغلها في المجلس الشعبي الوطني. وقد جاء قرار رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، تطبيقا لأحكام المادة 70 من الأمر الرئاسي المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وهو القرار الذي يحدد كيفيات وضع القائمة الانتخابية تحت تصرف المترشحين وإطلاع الناخب عليها، حيث "يمكن أي ناخب الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه بمناسبة كل مراجعة". كما أوضح القرار أن توضع القوائم الانتخابية لجميع البلديات والقوائم الانتخابية لجميع المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج تحت تصرف الممثلين المؤهلين قانونا للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمترشحين الأحرار، وذلك "دون المساس بالمعطيات ذات الطابع الشخصي". وتوضع أيضا القائمة الانتخابية البلدية و/أو القائمة الانتخابية للمراكز الدبلوماسية والقنصلية تحت تصرف الممثلين المؤهلين قانونا للمترشحين المقبولين نهائيا بالنسبة للدائرة الانتخابية التي تخصهم. وحدد محمد شرفي كيفية تطبيق ذلك، حيث تسلم من قبل منسق المندوبية الوطنية المستقلة للانتخابات بطلب من المترشح أو من ممثله، في شكل "إلكتروني مقابل وصل استلام" وتتضمن بعض المعلومات المتمثلة في "الولاية، البلدية، المركز الدبلوماسي أو القنصلي في الخارج، لقب الناخب واسمه، تسمية مركز التصويت، رقم مكتب التصويت، رقم التسجيل في القائمة الانتخابية". وشدد شرفي في القرار الصادر بالجريدة الرسمية، على أنه يجب ألا تكون القائمة المسلمة محل أي استعمال غير الاطلاع عليها بمناسبة كل انتخاب، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 296 الفقرة 3 من الأمر الرئاسي المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. كما يجب إعادة هذه القائمة إلى منسق مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في أجل أقصاه تاريخ إعلان النتائج النهائية للاقتراع المعني. ومن جهتها، فإن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تسلم نسخة من هذه القوائم الانتخابية إلى المحكمة الدستورية. من جهة أخرى، صدر في العدد الأخير للجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي، وقع الوزير الأول عبد العزيز جراد، يتعلق بتنظيم الدائرة الانتخابية للجالية الوطنية بالخارج وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني. ومن المنتظر أن يمثل الجالية الوطنية المقيمة بالخارج 8 أعضاء منتخبين وفق معايير التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية، وعليه تم تأسيس، لهذا الغرض، 4 مناطق جغرافية، المنطقة الأولى تتوفر على مقعدين وتضم الدوائر القنصلية لـ: باريس، نانتير، بوبيني، كريتاي، بونتواز، ليل، ستراسبورغ، ماتز. ويتم إيداع ملفات الترشح لدى قنصلية باريس. والمنطقة الثانية تتوفر على مقعدين، وتضم الدوائر القنصلية لـ: ليون، نانت، بيونسون، غرونوبل، سانت إيتيان، مرسيليا، نيس، مونبلييه، تولوز، بوردو. ويتم إيداع ملفات الترشح في مندوبية قنصلية بمرسيليا. وتتوفر المنطقة الثالثة أيضا على مقعدين وتضم الدوائر القنصلية في المغرب العربي والمشرق وإفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، على أن يتم إيداع ملفات الترشح عن هذه المنطقة لدى مندوبية السلطة في سفارة الجزائر بتونس، والمنطقة الرابعة تضم كل من أمريكا وباقي بلدان أوروبا، وتضم مقعدين، وتودع ملفات هذه المنطقة على مستوى مندوبية سلطة الانتخابات في سفارة الجزائر بواشنطن.

ع.ن

الشعب

«الشعب» ترصد أجواء جمع الأحزاب للتوقيعات

إقبال كبير على سحب الاستمارات

تعرف عملية جمع التوقيعات، تحسبا للانتخابات التشريعية، المقرّرة في 12 جوان المقبل وتيرة متسارعة، وأكد ممثلو بعض الأحزاب السياسية في تصريحات لـ «الشعب»، إن الأمور تجري على ما يرام، بالرغم من بعض العراقيل التي واجهتهم، فيما يخصّ الاستمارات.

حياة / ك.

أجمعت الأحزاب السياسية على أن هناك إقبال على سحب الاستمارات والتوقيعات مقارنة بالانتخابات التشريعية السابقة، ما جعل البعض منهم يتوقع مشاركة مقبولة في عملية الاقتراع.

بن عبد السلام: تجاوز 300 توقيع في 40 ولاية

قال رئيس حزب الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام، إنه تم سحب الاستمارات في 58 ولاية،وتم تجاوز الشرط المتعلق بعدد التوقيعات المحدد بـ 300 توقيع في الولاية الواحدة بأضعاف ذلك في 40 ولاية.

غير أن حزب بن عبد السلام واجه بعض العقبات في عملية جمع التوقيعات، ذكر منها ارتباك وقع في الجانب القانوني، فبعدما كانت عملية الجمع والمصادقة على التوقيعات من قبل رئيس البلدية أو من يعوضه في ذلك، تغيرت الأمور بعد صدور تعليمات السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات.

تعليمات تقضي بإسناد العملية إلى الأمين العام، اعتبر أنها جاءت متأخرة، ما اضطره إلى إعادة المصادقة على الاستمارات مرّة أخرى، ما تسبب في هدر الكثير من الوقت - على حد قوله -، مضيفا أن عدا ذلك، الأمور تسير على ما يرام.

بن بعيبش: تجاوز الحد الأدنى

بالنسبة لرئيس حزب الفجر الجديد طاهر بن بعيبش، فإن عملية جمع التوقيعات تسير على ما يرام، وقد تجاوز الحد الأدنى المطلوب في كل الولايات، بالرغم من أنه ليس لديه الإحصائيات الدقيقة حول العملية، إلا أن بن بعيبش لاحظ إقبالا على التوقيعات، قياسا إلى الأصداء التي تصله من كل الولايات.

وهذا ما يعني بالنسبة له، أن هناك اهتمام كبير من قبل المواطنين، مقارنة بعملية جمع التوقيعات الخاصة بالتشريعيات السابقة، وأهم مؤشر لذلك أن عدد التوقيعات، بالعاصمة تجاوز 3000 توقيع.

بن ونان: عدد الاستمارات غير كاف

بحسب الإحصائيات الأوّلية لعملية جمع التوقيعات، فقد تجاوز عدد الأخير 25 ألف توقيع، وفق ما جاء في تصريح رئيس التنسيقية الوطنية لحزب طلائع الحريات رضا بن ونان، غير أن الإشكال الذي واجه سير العملية هو عدد الاستمارات التي لم تكن بالعدد الكافي (2000 استمارة)، في حين أن الحزب في حاجة إلى الضعف، لأن القوائم كبيرة، «كما أننا في حاجة إلى استمارات إضافية لتصحيح الوثائق والاستمارات التي ألغيت من قبل.

والمشكل الآخر الذي واجه حزب طلائع الحريات يتمثل في المترشحين الشباب الذين لا يوجد لدى أغلبهم بطاقة الناخب.

صادوق: تركيز أكثر على المقترحين للترشح

تحدّث عضو قيادي بحركة مجتمع السلم «حمس « أحمد صادوق، عن كيفية سير عملية جمع التوقيعات، حيث قال، إنه منذ استدعاء الهيئة الناخبة، سطرت الحركة خطة لجمع التوقيعات وشرع في تنفيذها والتي تتضمن تحديد الحد الأدنى للاستمارات المجموعة وتوزيعها على الولايات، حيث ألزمت كل ولاية بجمع عدد معين.

بعد سحب استمارات الترّشح - يضيف - تم تكليف كل مناضل بعدد محدد يجمعه من محيطه وأقاربه وزملائه في العمل وأصدقائه ودوائر تأثيره، وقد تم التركيز أكثر على المقترحين للترشح وكذا المنتخبين، مشيرا الى أن العملية تجري بشكل عادي جدا.

ولعلّ أهم المشاكل التي اعترضت سيرها، اشتراط حضور المعني أمام جهة التوقيع، مما يشكل حرجا للمواطنين، لأن بعضهم لا يملك الوثائق، لكن عموما - يؤكد - أن العملية تسير في أجواء هادئة وعادية والحركة ستحقق رقما قياسيا من الاستمارات تجعلها في راحة تامة من هذا الجانب. بخصوص شرط 300 توقيع في كل ولاية، فهذا لا يشكل أي عائق لـ «حمس» - على حد قوله -.

بوسماحة: العملية تسير بصفة عادية

أكد العضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني بوعلام بوسماحة، أن عملية جمع التوقيعات بالنسبة لحزبه تسير بشكل عادي وأن هناك إقبالا كبيرا عليها، مشيرا إلى أنه تم تجاوز شرط 300 توقيع بأضعاف ما يجعل الحزب في أريحية كبيرة.

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في لقائه الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية:

الانتخابات التشريعية ستكون شفافة ونزيهة

□ المؤسسات الناشئة هي الاقتصاد الحقيقي. □ هناك لهفة ومحاولات لزعزعة الاستقرار
□ لا يوجد أحد فوق العدالة وفوق الدولة □ قلصنا الاستيراد بـ 10 مليار دولار خلال 2020
□ استقبلت بلماضي ..إنسان طيب رفع معنويات الجزائريين
□ المجتمع المدني يخلق التوازن مع المجتمع السياسي

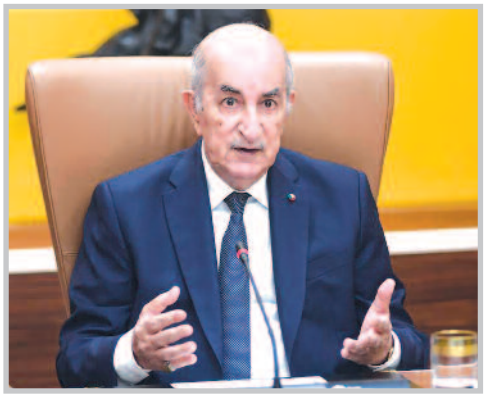

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون شفافة ونزيهة، مشيرا إلى أن الجزائر سجلت اسمها لأول مرة إقليميا ودوليا فيما يخص المؤسسات الناشئة. وقال الرئيس تبون خلال لقائه الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية، بث التلفزيون العمومي مقتطفات منه، مساء أمس، قبل بثه كاملا على الساعة التاسعة مساء، أنه في سنة 2020 قلصنا الاستيراد بـ10 مليار دولار، وأضاف الرئيس تبون أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون نزيهة وشفافة.. ولي جابتو هداك هو".

نور الدين علواش

وعن الوضع العام بالجزائر، قال الرئيس تبون إن الأمور تسير كما ينبغي، "لكن فيه لهفة وفيه محاولة زعزعة الاستقرار"، مشددا في السياق، بقوله: "لا يوجد أي شخص فوق العدالة وفوق الدولة". وأضاف الرئيس تبون أن المجتمع المدني هو الذي يخلق التوازن مع المجتمع السياسي. وأكد رئيس الجمهورية أنه استقبل بلماضي، مضيفا أنه قام بعمل جبار، ورفع معنويات كل الجزائريين و«يستاهل كل خير".

رئيس الجمهورية يأمر خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء:

وضع كل الوسائل المادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

□ محاربة التصرفات البائدة المعرقلة لمشاركة الشباب في العملية الانتخابية

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

رغم إعلان عدد من الأحزاب عدم خوضها

دائرة المشاركين في التشريعيات في اتساع مستمر

تتوسع دائرة المشاركين في الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان يوما بعد يوم، حيث تسجل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يوميا، سحب استمارات اكتتاب التوقيعات من قبل ممثلي أحزاب سياسية وقوائم حرة، مع توقعها بلوغ عدد المترشحين في هذا الموعد الانتخابي، 10 آلاف مترشح؛ ما من شأنه رفع نسب المشاركة في الاقتراع القادم في ظل محدودية عدد الأحزاب المقاطعة للاستحقاق.

شريفة عابد

ساهمت حزمة التسهيلات التي جاء بها القانون العضوي للانتخابات، في رفع نصاب المشاركين في الانتخابات التشريعية القادمة، لا سيما مع تخفيضه عدد التوقيعات المطلوب جمعها على كل مقعد نيابي، من 250 توقيع إلى 100 توقيع؛ ما جعل القوائم الحرة تتكاثر عدديا، خاصة لدى فئة الشباب، التي تسعى إلى الاستفادة من التدابير التشجيعية التي أقرتها السلطات العليا في البلاد، لصالحها في الجانب المتعلق بتمويل الحملة الانتخابية، قبل نحو أسبوعين على انتهاء آجال إيداع ملفات الترشح المحددة بـ 22 أفريل الجاري.

وفي هذا السياق، التحق حزب العدالة والتنمية نهاية الأسبوع الماضي بشكل رسمي، بالمشاركين في الانتخابات التشريعية حتى وإن كان الحزب انطلق في عملية جمع التوقيعات بالدوائر الانتخابية في وقت مبكر. كما تشرف الأحزاب التي لديها تجربة مع مثل هذه المواعيد، على الانتهاء من إعداد قوائمها الانتخابية التي تسلمتها من المكاتب الولائية من أجل التأشير عليها، وفق التوجهات العامة التي جاء بها القانون العضوي للانتخابات.

وتشهد تشريعيات 12 جوان مشاركة بعض الأحزاب السياسية لأول مرة في التشريعيات، مثلما هي الحال بالنسبة لحزب جيل جديد وحزب طلائع الحريات، وحزب صوت الشعب المعتمد مؤخرا.

وتتوقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن يصل عدد المترشحين في الاستحقاقات المقبلة، إلى نحو 10700 مترشح، موزعين ما بين القوائم الحرة والأحزاب السياسية، التي أبدت استعدادها لدخول المعترك الانتخابي للتنافس على أصوات أزيد من 24 مليون ناخب.

ويبدو عدد المشاركين في هذه التشريعيات في تزايد مستمر مقارنة بالتشكيلات السياسية، التي أعلنت مقاطعتها هذه الانتخابات، سواء لعدم وجود إجماع داخل صفوفها حول المشاركة، مثلما هي حال حزب جبهة القوى الاشتراكية، التي أعلنت، مساء أول أمس، عدم مشاركتها في الاستحقاق، أو بالنسبة للأحزاب التي قررت عدم المشاركة مبكرا، انطلاقا من رفضها المسار الانتخابي، ومرافعتها خيار "المرحلة الانتقالية"، مثلما هي الحال بالنسبة لحزب العمال، والأرسيدي، والاتحاد من أجل التغيير والرقي، والحزب الشيوعي، والحركة الاجتماعية والديمقراطية.

يُذكر أن تاريخ إيداع الترشيحات بالنسبة للانتخابات التشريعية القادمة، انطلق في 11 مارس الفارط، ويستمر إلى غاية 22 أفريل الجاري، على أن تكون فترة الطعون الخاصة بالترشيحات بداية من يوم الجمعة 23 أفريل، وتتواصل إلى غاية 14 ماي المقبل. كما فتحت السلطة المجال لتجديد الترشيحات التي تقبل الطعون المتعلقة بها، بداية من تاريخ 18 ماي القادم. وتم الترخيص للوكالات الخاصة بالتصويت الانتخابي؛ إذ حُدد تاريخ أعدادها بـ 27 مارس الفارط، على أن تتواصل إلى غاية 8 جوان المقبل، من أجل السماح للأشخاص الذين يكونون في حال عجز، بالتعبير عن أصواتهم الانتخابية.

آلية تكافؤ الفرص

فاطمة شمنتل

يلاحظ عديد المراقبين للشأن الانتخابي في الجزائر أن القانون العضوي للانتخابات قد خطى خطوات مشهود لها النية الصادقة في سن نظام تكافؤ بين جميع الأحزاب والقوائم الحرة التي ستخوض غمار الاستحقاق التشريعي المقبل، وهو الموعد الذي يضع التجربة الديمقراطية في البلاد على المحك ومعرفة مدى قدرة المشهد السياسي في البلاد على التأقلم مع التحولات التي تفرض على المترشحين لمقاعد البرلمان التناغم مع الشروط الجديدة و هي الشروط التي يحاول من خلالها المشرع الجزائري وضع حدّ لمحاولات التلاعب بمسار الاستحقاق التي تضمنها قانون الانتخابات لـ 2016 .

وقد أكد رئيس الجمهورية في كل المناسبات التي تحدث فيها عن المواعيد الاستحقاقية وقانون الانتخابات أن الطبقة الحزبية اليوم أمام ضرورة الاقتناع أن الاحتكام إلى القوانين والنظم التي تسير الانتخابات هي وحدها المؤشر على قوتها أو ضعفها في المجال السياسي وقدرتها على استقطاب الأصوات التي تحملها إلى الغرفة السفلى للبرلمان . وعليه فإن قانون الانتخابات المعتمد مؤخرا في الجزائر بعد التعديل الدستوري في نوفمبر 2020 يوفّر المناخ المناسب من أجل الوصول إلى تحقيق النزاهة والشفافية وهو ما سيسهم في رفع نسبة المشاركة سواء للراغبين في الترشح أو الناخبين، وفي إعطاء الأمل بأن الانتخابات هي آلية للتغير والإصلاح. ولا تزال عديد الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات التشريعية المقبلة تشجع مثل هذه الخطوات المهمة التي بادرت إليها الدولة من أجل إرساء مبادئ إثراء المشاركة الحزبية باعتبار الأحزاب اليوم لم يعد لديها ما يبرر عدم مشاركتها في الاستحقاقات الوطنية ، كما لم يعد في البلاد حزب كبير و آخر صغير بل منافسة شريفة تضع الجميع على خط انطلاق واحد ، تحكمه الكفاءة و كيفية استغلال الميدان و القاعدة و إقناع النّاس بالبرامج بدل الكوطات الانتخابية التي كانت تذهب إلى أحزاب المولاة لتفرض وجهة نظر النظام في الحياة التشريعية . وأكثر من ذلك، تؤكد الوثيقة الانتخابية أنّه يمكن للناخب وفق القانون الجديد ، أن يختار القائمة التي يرغب في التصويت عليها سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية، ثم اختيار مرشحين بعينهم داخل نفس القائمة دون ترتيب مسبق من قبل الحزب أو القائمة الحرة وبالتالي يغيب المال وشراء الذمة الذي يفوت على بعض الأحزاب النزيهة فرصة الوصول إلى البرلمان بالأغلبية و هذا ما يعكس رؤية موضوعية لما سيكون عليه المجلس الشعبي الوطني من شفافية و نزاهة ، فيشرع بضمير يضع المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات ودون غيرها .

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

COLLECTE ET VALIDATION DES SIGNATURES

Des candidats dénoncent des anomalies

L'ARSENAL JURIDIQUE ET RÉGLEMENTAIRE mis en place pour éliminer toute tentative de fraude ne semble pas suffire. Des partis et candidats aux élections législatives du 12 juin prochain dénoncent des tentatives de «manipulation» lors de la validation et de la collecte de signatures.

Habib Brahmia, chargé de communication du parti Jil Jadid dénonce ce qu'il qualifie «de issaba locale» qui, d'après lui, «continue de gangréner les administrations et les Assemblées élues». «Les anciens partis du pouvoir qui ont soutenu la issaba sont toujours là et multiplient les blocages pour empêcher l'émergence de ceux qui représentent le renouveau», lâche-t-il. A l'en croire, la signature des formulaires se révèle très difficile. «Certains maires ne veulent pas signer, intimident et freinent l'opération» dénonce-t-il, avant de soutenir que la solution «réside dans la participation et la surveillance citoyenne à ces élections par la candidature, mais aussi par la surveillance pour passer à un autre mode de gestion et ancrer d'autres pratiques politiques». Brahmia évoque une grave crise de confiance entre citoyens, pouvoir et partis politiques. «Ce vide, poursuit-il, est rempli par les acteurs de l'ancien système».

«L'ANIE MANQUE DE MOYENS»

Le politologue Ali Rebidj, candidat au prochain scrutin pointe du doigt le manque de moyens au niveau local qui empêche les démembrements de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) d'assumer pleinement son rôle. «Cela engendre des lacunes, voire des dysfonctionnements et le délégué local se trouve obligé, parfois, d'affronter l'ancienne administration pour avoir des moyens matériels. Et c'est là où commence le risque de manipulations», renchérit-il. L'Anie a, certes, donné aux chefs de daïras et aux walis toute autorité dans l'organisation de l'opération électorale. «Le problème réside dans la disponibilité des moyens», lance notre interlocuteur. S'agissant de l'achat des listes et des signatures, Rebidj estime que la question est tributaire de la conscience et du comportement politique de chaque citoyen. «Certains signent pour plusieurs candidats. Ce qui est contraire à la loi, mais l'autorité ne peut pas surveiller le comportement de chaque individu, mais peut supprimer ces doubles signatures lors de la validation finale des listes électorales», explique-t-il. La loi permet de sanctionner celui qui signe pour plusieurs candidats, ajoute-t-il, s'attendant sur ce point à une application rigoureuse de la réglementation qui sera appliquée vis-à-vis des citoyens et des partis. Politologue et candidat, Redouane Bouhidel dit, lui aussi, prendre acte de ces faits. «Malheureusement, les anciennes pratiques ont la peau dure», assène-t-il d'emblée. Selon lui, l'Etat a élaboré des lois, mais dans la pratique, le changement n'est toujours pas au rendez-vous. Des listes vides se sont vendues, des imprimés ont été cédés à 1.000 DA, voire plus. D'autres offrent de l'huile ou de la semoule pour une signature. Les partis sont toujours responsables de ces pratiques. Des administrations exigent la présence des concernés pour la légalisation des formulaires et d'autres non», se désole-t-il. Rebidj n'hésite pas à parler de «business politique» semblable à celui qui a entaché les anciennes consultations électorales. «La majorité des Assemblées élues ont une couleur politique et l'ANIE doit assumer ses responsabilités et éviter les conséquences d'une telle situation», conclut-il.

■ **Karima Alloun**